أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية وأثرها في الحد من تعثر المشاريع الاستثمارية

(عينة من مشاريع محافظة الانبار)

The importance of economic feasibility studies and its impact in the reduction of failure investment projects

(a sample of Anbar Provence projects)

أ.م. محمد مزعل حميد الراوي عبد السلام ياسين حسين

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار

المستخلص

تعد مشكلة تعثر المشاريع الاستثمارية وفشلها من المشاكل التي تحد من تطور وتقدم البلدان إضافة إلى الهدر في الموارد المالية والبشرية والجهد والوقت، والعراق بشكل عام ومحافظة الانبار بشكل خاص عانت وما زالت تعاني من مشاكل تعثر المشاريع وفشلها، إذ إن عدم إجراء دراسات جدوى عميقة وتفصيلية من قبل المستثمر كانت احد الأسباب المهمة وراء تعثر المشاريع الاستثمارية وفشلها في المحافظة. وانطلاقا من فرضية مفادها إن عدم اعتماد القرار الاستثماري على دراسة شاملة وعملية وموضوعية ودقيقة يعرض المشروع إلى مخاطر كبيرة اقل ما فيها التعثر، إذ إن هناك علاقة وثيقة بين جودة دراسات الجدوى واحتمالية نجاح أو فشل المشروع.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات كان اهمها، عدد المشاريع المتعثرة هي (57) من مجموع (93) مشروع وبنسبة (61.3%) وتعد هذه نسبة كبيرة مما يدلل على اهمية ودور دراسات الجدوى الاقتصادية للحد من تعثر المشروعات اذ ان اغلب هذه المشاريع لم تجر دراسات للجدوى عميقة، وكذلك ان عدم قدرة هذه المشروعات في الحصول على التمويل اللازم للاستثمار وعدم انتظام السيولة النقدية للمشروع يشكل عائق كبير لتنفيذ المشروع وديمومة عمله. اما فيما يخص التوصيات فقد حدد الباحث جملة توصيات ابرزها على هيئة الاستثمار نشر وزيادة الوعي لدى المستثمرين بأهمية وفائدة دراسات الجدوى على مستوى المشاريع وعلى مجمل الإقصاد الوطني واعداد النشرات والدوريات لنشر هذه الثقافة بين المستثمرين. إقتصار القيام بدراسة الجدوى على المختصين المعتمدين بشكل رسميمن قبل الهيئة وتكون دراسات علميةوتفصيلية ولا تقبل بدراسات شكلية تفتقد الى معايير الدراسات المعتمدة.

ABSTRACT

The problem of faltering investment projects and the failure of the investment projects are problems that restrict developing and offering countries in addition, to the waste of financial and human resources efforts and time. Iraq in general and Anbar province in particular, have suffered and continue to suffer from the problems of stalled projects and failure, as the lack of a deep and detailed of feasibility studies by the investor was an important reason behind the faltering the projects and failing to maintain them. Proceeding from the premise that the failure to adopt the resolution on a comprehensive study, practical and objective and accurate project presents significant risks to the least that the tripping

because there is a close relationship between the quality of the feasibility studies and the possibility of the success or failure of the project. The research has come to a number of conclusions and recommendations of Which the most important were:

Conclusions:

The number of the hampered projects was 57 among 93 at a rate of 61.3%. This can be considered as a high rate that denotes the important role of economic feasibility studies in restricting failure of projects, as most of the unsuccessful projects were among those for which no proper economic feasibility study had been conducted, or projects that failed to get financial support as well as those that lacked a regular cash flow.

Generally those make the most common constraints in the way of implementing the projects or maintaining their performance.

Recommendations:

As regards the recommendations, the researcher has suggested a number of recommendations. The most prominent ones are:

The Investment Board has to promote the awareness of the investors concerning the importance and advantage of economic feasibility studies at the level of private projects and the whole national economy ; preparing publications and bulletins that discriminate economic awareness among investors; in addition, economic feasibility studies should be conducted only by accredited specialists who are formally recognized by the Investment Board so that they will be trusted detailed scientific studies in accordance to modern standards.

1- المقدمة

تعد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية من اهم مقومات نجاح المشاريع الاقتصادية لذلك فقد اولت الحكومات أهمية استثنائية لموضوع اعداد هذه الدراسات واوكلت مهمة اعدادها الى جهات استشارية متخصصة من اجل ضمان نجاح عملية الاستثمار وتحقق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة، اذ ان تعثر المشاريع الاستثمارية او فشلها لايعود بالضرر على المستثمر وحده بل يؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على الاقتصاد الوطني بشكل عام اذ يمثل فشل المشروع اضاعة لفرصة بديلة وتبديد للموارد المادية والبشرية المتاحة.

فقد اظهرت الكثير من الدراسات والبحوث في هذا المجال ان من اهم اسباب تعثر المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة يعود الى ضعف ادراك الجهات المسؤولة عن الاستثمار لأهمية دراسات الجدوى وتساهلها في توفير الشروط والاسس التي يجب ان تقوم بأعدادها واعتبارها احدى المتطلبات الشكلية لمنح تراخيص الاستثمار فضلا عن غياب المعايير التي يتم على اساسها المفاضلة بين المستثمرين.

2- مشكلة البحث

تعاني محافظة الانبار من مشكلة تعثر المشاريع الاستثمارية مما ادى الى حرمان المحافظة من الكثير من فرص النمو والتطور اذ ان تعثر هذه المشاريع يؤدي الى ضياع فرص بديله اخرى كان يمكن استغلالها لتلافي الهدر في الموارد البشرية والمالية.

ان ضعف تخطيط الاستثمار وعدم اعتماد الاساليب العلمية للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية وبين المستثمرين ومنح تراخيص الاستثمار دون التوفير الكامل والدقيق لمتطلبات منح هذه التراخيص فضلاً عن وجود الكثير من المعوقات التي هي خارجة عن سيطرة هيئة الاستثمار مما ساهم في تعثر الكثير من المشاريع الاستثمارية في المحافظة وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وللفرص الاستثمارية الكبيرة التي تتميز بها محافظة الأنبار.

3- فرضية البحث

ان عدم اعتماد القرار الاستثماري على دراسة شاملة وعملية وموضوعية ودقيقة يعرض المشروع الى مخاطر كبيرة اقل مافيها التعثر اذ ان هناك علاقة وثيقة بين جودة دراسة الجدوى واحتمالية نجاح او فشل او تعثر المشاريع الاستثمارية

4-اهدف البحث

تهدف هذه الدراسة الى :

1-قياس اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في الحد من تعثر المشروعات الاستثمارية من خلال بناء استمارة الاستبانة والتحليل الاحصائي لمحاور استمارة الاستبانة.

2-تحليل العلاقة بين تعثر المشاريع الاستثمارية لعينة الدراسة وعدم واقعية دراسات الجدوى الاقتصادية المعدة من قبل المستثمر .

4- تحليل ظاهرة تعثر كثير من المشاريع بقصد التعرف على اسباب هذا التعثر في محافظة الانبار وايجاد الحلول لها.

5- -أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من كونه يعالج مشكلة كبيرة تعاني منها محافظة الانبار وهي مشكلة تعثر الكثير من المشاريع الاستثمارية مما أدى الى حدوث هدر في الموارد الاقتصادية المتاحة واضاعة فرص استثمارية كان يمكن من خلال استغلالها احداث نقلة نوعية في الواقع الخدمي والانتاجي وفي اعادة اعمار البنى التحتية للمحافظة .

6-نطاق ومحددات البحث

النطاق الزمني: سيتم اجراء الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من 2009 لغاية 2012 لتحليل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع لأربع سنوات متتالية للمشاريع الاستثمارية المسجلة في هيئة استثمار الانبار،

النطاق المكاني: محافظة الانبار.

7-منهجية البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي :

المنهج الوصفي: لدراسة الجوانب النظرية في البحث والتعرف على متغيراته والاساليب العلمية المستخدمة في اعداد دراسة الجدوى لضمان عدم تعثر المشاريع الاستثمارية.

المنهج التحليلي: للجزء التطبيقي للبحث إذ استخدم التحليل الاحصائي لمعرفة العوامل الرئيسية التي تؤدي الى تعثر المشاريع الاقتصادية.

المبحث الاول – دراسات الجدوى والمشروع المتعثر (اطار نظري)

1-1- دراسات الجدوى الاقتصادية (المفهوم والأهداف والمراحل)

يعد عالم دراسات جدوى المشاريع عالمامعقدا و متشابكا لذلك و من أجل إجلاء بعض الغموض نبدأ من خلال فصل أول و الذي نعتبره كمدخل لدراسات جدوى المشاريع و سوف نتناول فيه تعريف دراسات الجدوى و نحاولتقديم نبذة تاريخية عنها و عن تطورها و المراحل التي مرت بها حتى و صلت إلى ما هيعليه من إعطاء نتيجة دقيقة تبين صلاحية المشروع من عدمه و نتناول أبرز مميزاتها والعلاقة بينها و بين التنمية الاقتصادية ، كما نتعرض في هذا المبحث للمشروع الاستثماري بوصفه المستهدف من كل هذه الدراسات و بوصفه كيانا هاما في الاقتصاد والمجتمع و دعامة مهمة لهما ، فنتعرض هنا لتعريفه الذي نتوصل من خلاله لعناصرهاالأساسية و أهدافه و مراحله و محدداته كما نتعرض أيضا للإطار العام لدراسة الجدوى من خلال متطلبات القيام بها و تفصيل مراحلها.

1-2-1- مفهوم دراسات الجدوى

لقد تم تعريف الجدوى الاقتصادية للمشروع على أنها ، الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع أو المشاريع المقترحة ، والتي قد تكون أما بشكل دراسات أولية (قانونية أو تسويقية أو مالية) أو دراسات فنية وتفصليه ، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية مقترحة ، بحيث يتاح لصاحب القرار الاستثماري أن يتخذ قراره بما يتلاءم مع الأهداف التي يرغب في تحقيقها **(دياب،2007 : 23)**.

كذلك يقصد بكلمة الجدوى بالنسبة للمشاريع الاقتصادية الفائدة أو العائد المتوقع حدوثه من المشروع وقد يكون هذا العائد مادياً أي ربحاً والذي سوف يعود على صاحب المشروع وقد يكون اجتماعياً جراء القيام بالمشروع مثل إشباع حاجة لدى المجتمع ، تشغيل عدد من العمال كحل لمشكلة البطالة أو لتلبية احتياجات السوق المحلية من سلعة أو خدمة **(زردق وبسيوني،5:2011)** ، ودراسات الجدوى الاقتصادية تتضمن كافة الدراسات بمختلف اتجاهاتها (قانونية ، وتسويقية ، مالية ، اقتصادية) التي تسمح بتوفير قدر كافي من البيانات والمعلومات يسمح لمتخذي القرار الاستثماري باتخاذ قرار بما يتلائم مع الاهداف التي يرغب في تحقيقها**(عبد الله، 1999: 13)**.

هناك من اعتبر علم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع أحد أهم فروع الاقتصاد التطبيقي الذي ساهم في ترجمة الإطار النظري على الواقع الاقتصادي للدول لما يتضمنه من مقومات النظرية الاقتصادية على صعيد الاقتصاد الكلي والجزئي والنظرية المحاسبية والإدارية والرياضية لإضفاء مبررات الجدوى على المشاريع الإنمائية الجديدة من عدة جوانب واتجاهات (**علي،2002:2**) .

من كل المفاهيم أعلاه يمكننا أن نعرف دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها عملية جمع المعلومات والبيانات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها من النواحي المالية والاقتصادية والفنية ولذلك العائد المتوقع على الاستثمار ومقارنته بعوائد استثمارات بديلة للوصول إلى القرار الاستثماري السليم (الموافقة عليه أو الرفض) مع تحديد وتحليل العناصر التي ترتبط بالإنتاج ومستلزماته والبدائل الخاصة به .

1-2-2- أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية

يمكن إبراز أهمية دراسة الجدوى للمشاريع من خلال الأمور التالية (**دياب، مصدر سابق: 25-26**)

أ- تساهم دراسة الجدوى في تحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية .

ب- تساهم دراسة الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للمواد الاقتصادية على المستوى الوطني وتجنب هدر وتبديد الموارد على مشاريع غير مجزية .

ت- يتم من خلال دراسة الجدوى الكشف عن التعارض الذي يمكن أن ينشأ بين فائدة المشروع على المستوى الخاص وعدم جدواه على المستوى الوطني .

ث- هي وسيلة عملية لإقناع مراكز وهيئات التمويل (المحلية والدولية ، الخاصة والحكومية) بتقديم وسائل التمويل المناسبة وبالشروط الملائمة ، كما أن البنوك ومراكز التمويل ترفض عادة أي تسهيلات ائتمانية للمشروع المقترح ما لم يقدم المستثمر دراسة شاملة ومفصلة تثبت جدوى إقامته.

ج- أن دراسة الجدوى هي وسيلة علمية وعملية لتقييم المشروع المقترح (أو البدائل المقترحة) وفقاً لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة عن العشوائية .

ح- تساعد دراسة الجدوى المستمر (سواء أكان مستثمراً خاصاً أم جهة حكومية) على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة ، وبالتالي اتخاذ القرار الصائب على نحو يخدم الهدف المنشود .

خ- تساعد دراسة الجدوى على تصويب وتعديل خطط الإنتاج والتشغيل على نحو يتلاءم مع الظروف المتغيرة والطارئة ، التي يمكن أن تواجه المشروع خلال فترات التنفيذ والتشغيل .

1-2-3: أهداف دراسات الجدوى الاقتصادية:

لدراسة الجدوى الاقتصادية اهداف عدة اهمها مايلي:(**نور الدين،2010:208**)

أ- اختبار المشاريع الاستثمارية التي تحقق أكبر نفع صافي للمجتمع ، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاستثمارية النادرة ، إذ يتعين على المشاريع التي يقع عليها الاختبار أن تتصف بالفعالية والكفاءة وقابلية النمو والملائمة .

ب- إتاحة الفرصة لاختيار المشاريع التي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة، عجز ميزان المدفوعات ، عدم عدالة توزيع الدخل ، ويتم هذا من خلال إدخال بعض الاعتبارات الاجتماعية في عملية التقييم

ت- من الأهداف الأخرى، الحصول على ترخيص بإقامة المشروع من الجهات الحكومية المختصة ، فصاحب المشروع يتعين عليه تقديم دراسة الجدوى إلى الجهات الحكومية المختصة والتي بدورها تقوم بتعديلات على هذه الدراسة لتختبر مستوى الربحية القومية أو الاجتماعية للمشروع.

ث- تمثل دراسة الجدوى بالنسبة للبنوك كمستند يثبت ربحية المشروع وكفاءته وقدرته على سداد الدين.

1-2- مفهوم المشروع المتعثر:

ان تعثر الشركات او تعثر المشاريع يمس عدد كبير من المستثمرين والمساهمين وخاصة صغار المستثمرين وتظهر المشاريع المتعثرة في عدد من المناطق اثار سلبية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، ان مفهوم التعثر لم يتم تحديده بشكل واضح في ادبيات دراسات الجدوى وتقييم المشاريع فالبعض يحصي تلك المشاريع المتوقفة فقط على انها مشاريع متعثرة ،لكن اذا اضفنا لها تلك المشاريع التي لم ترى النور بسبب مشكلات ادارية وقانونية ومالية وغيرها لأصبح الرقم كبيراً جداً،والمشروع المتعثر قد يكون خارج ارادة المستثمر،أو قصور من المستثمر ذاته .

عرف المشروع المتعثر بأنه: المشروع الذي يعاني من اختلال في العلاقة بين دخله ونفقاته ، حيث تتعدى الثانية الحد الاقصى للاول (**الغصين،23:2004**)، كما تم تعريف المشاريع المتعثرة على انها تلك المشاريع التي تتجاوز المدة الزمنية بنسبة 30% او تتجاوز مصاريفها المحددة بنسبة 30% عن ماهو محدد بالميزانية او انها لا تفي بالمواصفات المحددة لها(**Mochal,2007:92**). والتعثر ببساطة يعني ان المشروع تجاوز النطاق والمستوى المقبول من حيث الكلفة والوقت ، ودون تدخل فوري سيستمر المشروع في طريق الفشل(**Mochal,2007:3**). هناك نوعان من مفاهيم التعثر وهما(**خرابشة والسعايدة،264:2000**):

1- التعثر الاقتصادي : وهو عدم قدرة ايرادات الشركة على تغطية نفقاتها او انخفاض صافي القيمة المالية للاستثمار

2- التعثر المالي: ويتخذ احد مظهرين.

أ- العجز عن مواجهة التزامات الشركة المستحقة رغم ان موجوداتها تفوق التزاماتها ويعبر عن هذا المفهوم عادة بازمة السيولة .

ب- عجز الشركة (الافلاس) : ويحدد هذا عندما تعجز الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة ، وتكون قيمة موجوداتها اقل من قيمة مطلوباتها ،مما ينتج عنه بالاضافة الى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في موعد استحقاقها عدم تحريك دورتها التشغيلية.

وهناك بعض المعاييرمن اجل معرفة المشروع المتعثر(**Mochal,2007:3**):

1- مشروع ينحرف بحوالي 30% أو أكثر على ميزانيته المقدرة.

2- المشروع ينحرف بحوالي 30% عن الموعد النهائي المخمن

هناك العديد من المشاريع الاستثمارية التي تعاني من مشاكل التعثر في تنفيذها وقد يعود ذلك التعثر الى كثير من الاسباب فهناك اسباب خارجية تحول دون تنفيذ تلك المشاريع او لاسباب تعود للمستثمر نفسه .

المبحث الثاني: واقع المشاريع الاستثمارية المتعثرة في محافظة الانبار

شهدت محافظة الانبار تطوراً كبيراً في مجال المشاريع الاستثمارية بعد صدور قرار الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 الخاص بتشكيل هيئة الاستثمار في محافظة الانبار وبدأت هذه الهيئة بمنح اجازات استثمارية واعتبارا من عام 2008 مما ادى الى زيادة المشاريع الاستثمارية في المحافظة وعلى مختلف المجالات والقطاعات مما جعل رؤوس الاموال المحلية والاجنبية ان تتخذ من محافظة الانبار موطن لاستثماراتها،غير ان وجود عدد من المعوقات حالت دون الاستفادة من خدمات هذه الاموال وادت الى عزوف عدد من المستثمرين عن الاستثمار فيها، فضلا عن ذلك فان اغلب المشاريع اصابها التعثر في انجازها مما يشكل عبئاً على المحافظة.

2-1: تصنيف حجم مشكلة التعثر:

يمكن تصنيف حجم مشكلة التعثر وفقا لتسجيل المشروع او وفق معايير مكانية او حسب عدد العمال وبالشكل الاتي:

2-1-1 - حجم مشكلة التعثر وفقا لتسجيل المشروع

يمكن تصنيف حجم المشاريع المتعثرة وفقا لما سجل من هذه المشاريع في هيئة استثمار الانبار اذ ان هناك نسبة كبيرة من هذه المشاريع يتم تسجيلها ولكنها لاتباشر في العمل، الجدول (1-8) يبين عدد المشاريع المتعثرة الى عدد المشاريع المسجلة والنسبة المقابلة لها.

جدول (1-8) يبين المشاريع المتعثرة من المسجلة وفقا لسنة تسجيل المشروع

السنة	إجمالي المشاريع المسجلة	إجمالي المشاريع المتعثرة	نسبة التعثر من إجمالي المشاريع
2009	23	18	%78
2010	23	14	%60
2011	32	24	%75
2012	15	1	%0.06
المجموع	93	57	%61

المصدر : من اعداد الباحث استنادا لهيئة استثمار الانبار

شكل(2-7) المشاريع الاستثمارية المتعثرة وفقا لسنة تسجيل المشروع

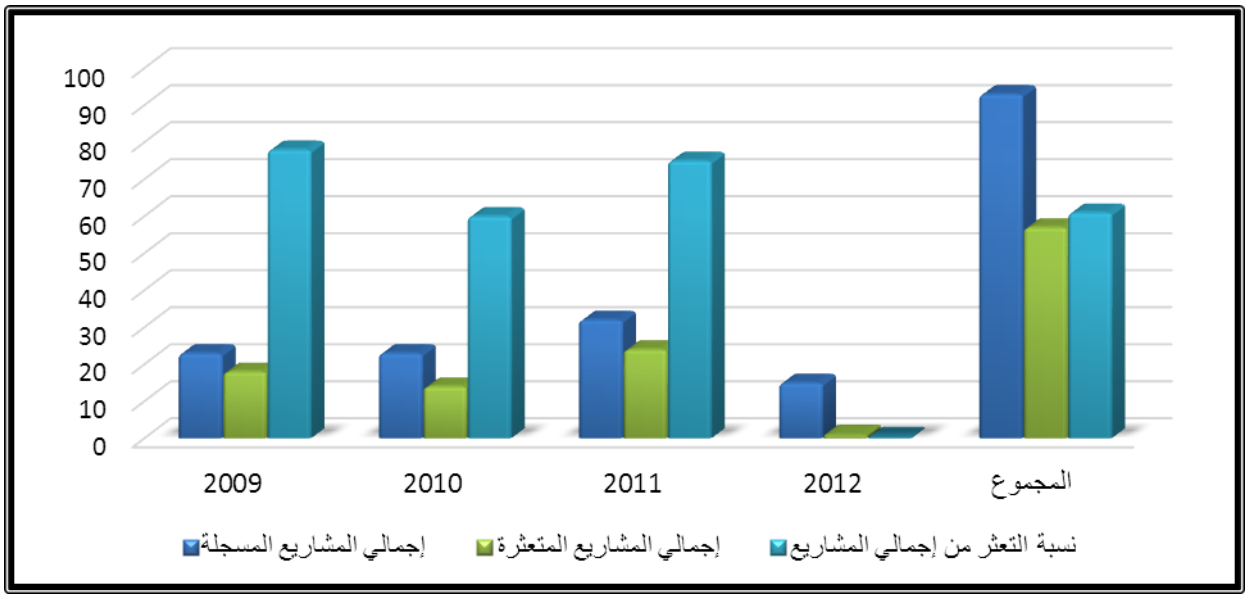

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-8)

من الجدول (2-8) والشكل (2-7) نلاحظ الاتي :

ان اعلى نسبة مؤية بالنسبة للمشاريع المتعثرة منها الى المسجلة كان في عام 2009 ويعود سبب ذلك الى كونها السنة الاولى لمنح اجازات الاستثمار من قبل هيئة الاستثمار وتعامل المستثمرين مع الهيئة كان يتسم بالتسرع وعدم الفهم للكثير من القوانين والتعليمات .

اما ادنى نسبة سجلت للمشاريع المتعثرة بالنسبة للمشاريع المسجلة كانت في عام 2012 والسبب يعود الى ان أكثر الإجازات تم منحها في الاشهر الاخيرة من عام 2012.

2-1-2- المشاريع الاستثمارية المتعثرة وفقا لعدد العاملين في المشروع

سيتم تصنيف المشاريع المتعثرة حسب عدد العاملين من اجل الوقوف على دور واهمية عدد العاملين في المشروع وأثر ذلك على نجاح او تعثر المشروع، اذ لا يوجد تعريف واضح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وهي تختلف من دولة الى اخرى ومن قطاع الى اخر في داخل الدولة نفسها ، اي اختلف تعريفها من دولة لاخرى ومن فترة زمنية الى اخرى، إذ تعرف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشاريع الصغيرة بانها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد ويتراوح عدد العاملين فيها من (10-50) عاملا. اما البنك الدولي فيصنف المشاريع التي يعمل فيها اقل من (10) عمال بالمشاريع المتناهية الصغر والتي يعمل فيها مابين (10-50) عامل بالمشاريع الصغيرة وتلك التي يعمل فيها مابين (50-100) عامل بالمشاريع المتوسطة، وبهدف التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة هناك بعض الدراسات التي تعمل على معيارين (**الناصح، 2008: 26**):

1. معيار العمالة : ولقد اختلف المفهوم لحجم العمالة من دولة الى اخرى ففي العراق تم اعتبار عدد العاملين من (1-9) عمال ضمن المشروعات الصغيرة و (10-29) عامل للمشروعات المتوسطة.

2. معيار راس المال المستثمر في المشروع : فقد حدد البنك الدولي رأس المال بنحو (220) الف دولار للمشروعات الصغيرة ، اما في العراق فلا زال التحديد المقرر عام 1982 والبالغ بأقل من 100 الف دينار للمشروعات الصغيرة.

جدول (2-10) حجم المشاريع المتعثرة حسب حجم المشروع للمدة من 2009-2012

حجم المشروع	عدد العمال	المشاريع المسجلة	المشاريع المتعثرة	النسبة المئوية
صغيرة	1-9 عمال	7	4	57
متوسطة	10-29 عامل	23	15	65
كبيرة	30-99عامل	30	18	60
كبيرة جدا	من 100 فما فوق	33	20	66
المجموع		93	57	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة استثمار الانبار

شكل(2-9) يبين حجم المشاريع حسب حجمها

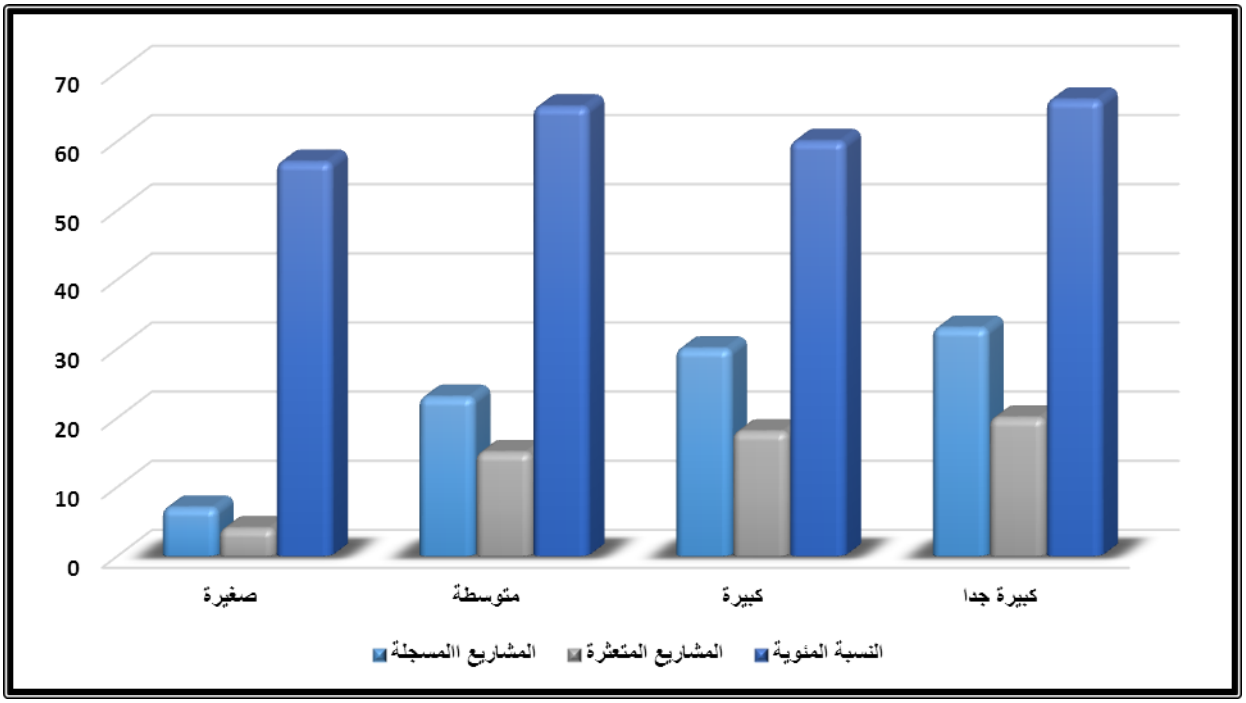

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-10)

نلاحظ من الجدول(2-10) والشكل (2-9) لايوجد مشروع بحجم صغير جدا وهو من (3) عمال فاقل مسجل في هيئة الاستثمار المشاريع الصغيرة جدا في محافظة الانبار لم تسجل لدي هيئة الاستثمار لأسباب كثيرة :

- عدم استفادة المستثمر من هيئة الاستثمار مثلا كالحصول على الأرض التي يقيم فيه المشروع•.
- قد تتطلب الموافقة على ارض لإقامة المشروع الصغير جدا إنفاق كثير من المصاريف ومراجعات وموافقات وقد تفرض هيئة الاستثمار بعض الشروط للحصول على إجازة قد لا يستفاد منها المستثمر.
- قد تكون هنالك مشاريع تتطلب اقل من (3) عمال ويقوم المستثمر بزيادة عدد العمال للشروط الموضوعة في هيئة الاستثمار .

2-1-3- المشاريع الاسثمارية المتعثرة وفقا للتكلفة الاستثمارية:

تعد الكلفة الاستثمارية من اهم العوامل المؤثرة في اقامة المشروع من عدمه ، اضافة الى ذلك تعد من اهم اسباب تعثر المشروعات وفشلها عندما لاتكون لمتخذ القرار (المستثمر) رؤية واضحة او تقدير دقيق لكلفة المشروع مما يوصله في النهاية الى فشل المشروع، الجدول (2-11) يبين تصنيف المشريع حسب الكلفة التقديرية لكل مشروع وعدد المشاريع المسجلة والتعثرة.

الجدول (2-11) المشاريع الاستثمارية المتعثرة وفقا للتكلفة الاستثمارية

حجم المشاريع حسب الكلفة (مليار دينار)	المشاريع المسجلة	المشاريع المتعثرة	النسبة المئوية
اقل من 1	15	5	%33.3
من 1 – اقل من 10	32	20	%62.5
من 10- اقل من 50	19	13	%68.42
من50 فما فوق	27	19	%70.37
المجموع	93	57	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للأستثمار ، هيئة استثمار الانبار

الشكل (2-10) المشاريع الاستثمارية المتعثرة وفقا للتكلفة الاستثمارية

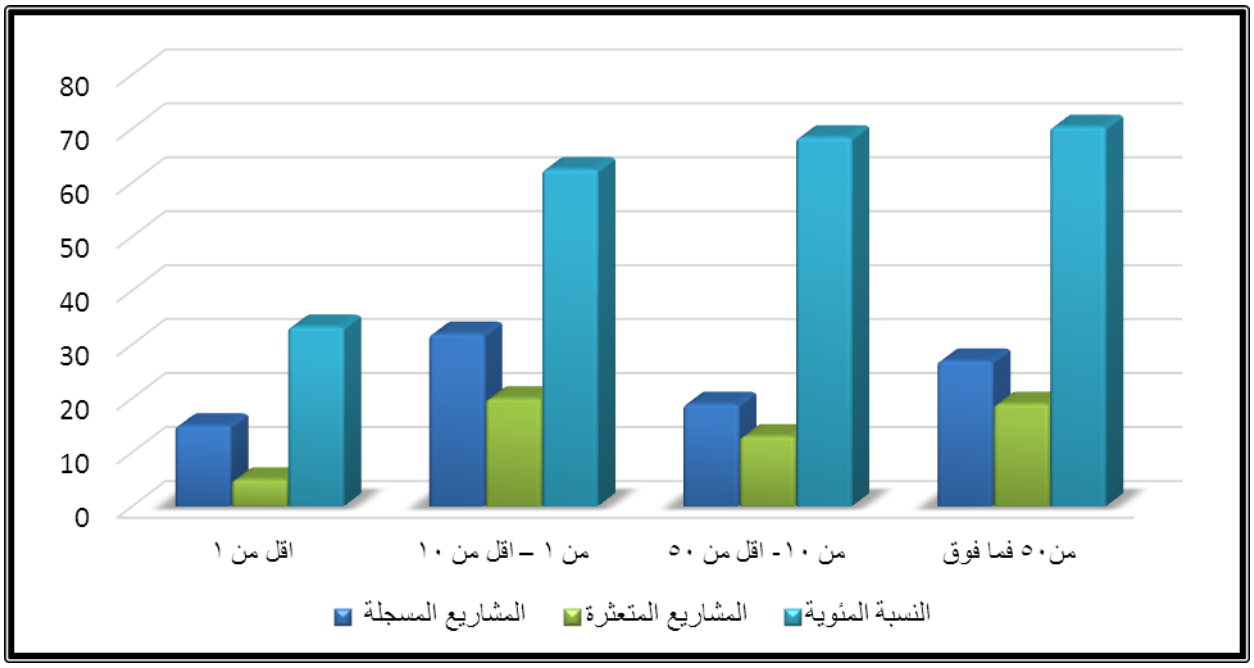

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-11)

نلاحظ من الجدول (2-11) والشكل (2-10) ان اعلى نسبة تعثر وفقا لتكلفة المشاريع كانت للمشاريع ذات التكلفة الكبيرة جدا حيث بلغت النسبة المؤية للمشاريع المتعثرة قياسا للمسجلة (70.37%) وهذا يدل على ان المشاريع الكبيرة جدا في محافظة الانبار اكثر تعثرا من بقية المشاريع الاخرى نتيجة لعدم الدقة والموضوعية وعدم الاعتماد على دراسات جدوى اقتصادية عميقة وتفصيلية لتكلفة المشاريع مما يزيد من فرص تعثر هذه المشاريع ذات التكلفة الكبيرة.

2-1-4- المشاريع الاستثمارية المتعثرة وفقا للقطاع الاقتصادي:

قد تكون بعض القطاعات الاقتصادية جاذبة للمستثمر مما يزيد من عدد المستثمرين في هذا القطاع وقد لاتكون فرص النجاح فيها سهلة وبسيطة بل قد تكون نسب التعثر والفشل اكبر من قطاعات اخرى ، الجدول (2-12) يبين عدد المشاريع المسجلة في كل قطاع اقتصادي وعدد المشاريع المتعثرة ونسب المتعثر منها الى المسجل.

جدول (2-12) اعداد ونسبةالمشاريع الاستثمارية المتعثرة وفقا للقطاع الاقتصادي

القطاع	المشاريع المسجلة	المشاريع المتعثرة	نسبة المشاريع المتعثرة من المسجلة
الزراعي	13	6	%46
التجاري	17	9	%53
السكني	23	18	%78
الصناعي	23	13	%56.5
الاتصالات	2	1	%50
السياحي	15	10	%66.5

المصدر من اعداد الباحث استنادا لهيئة استثمار الانبار

شكل (2-11) نسبة المشاريع المتعثرة من المشاريع المنجزة

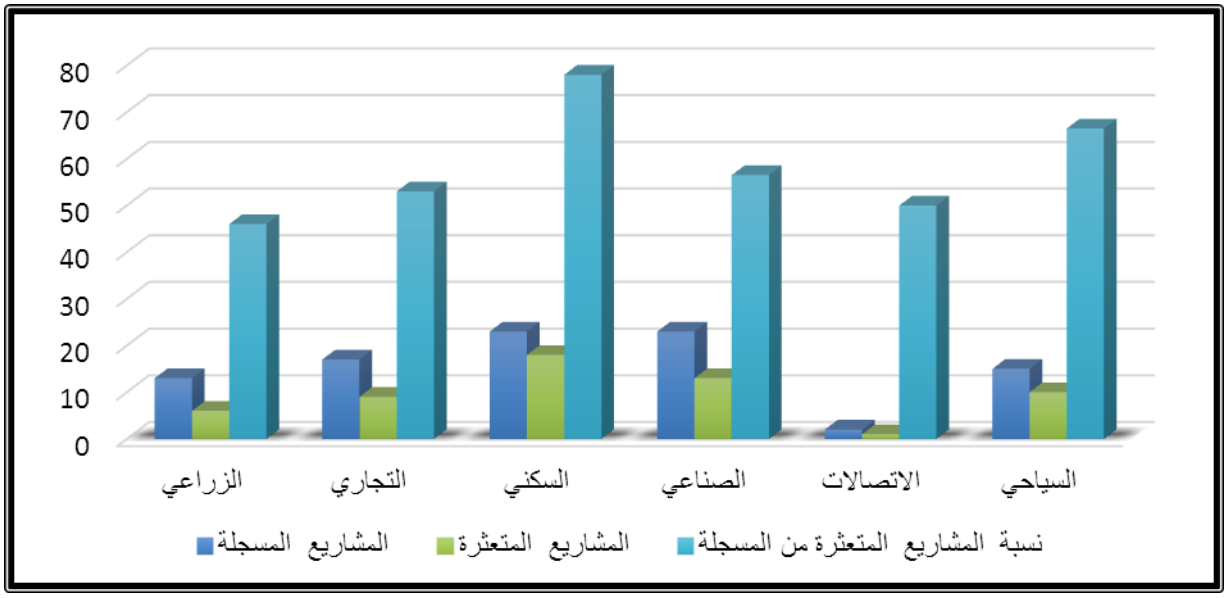

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-12)

الجدول (2-12) والشكل (2-11) يبينان:

1- عدم وجود مشاريع لثلاثة قطاعات غاية في الأهمية وهي قطاع الصحة وقطاع التعليم وقطاع النقل وبالرغم من ذلك هذا لايدل على عدم وجود استثمارات في تلك القطاعات في محافظة الانبار خارج هيئة الاستثمار فهناك

كثير من المشاريع وخاصة في القطاع التعليمي والصحة مثل المدارس والكليات الأهلية ومستشفيات اهلية في محافظة الانبار غير مسجلة في هيئة استثمار الانبار.

2- ان اعلى نسبة تعثر في القطاع السكني بلغت 78% من عدد المشاريع المسجلة وهذا يؤكد ان هذا القطاع جاذب للمستثمر لكن نسبة التعثر فيه كبيرة.

2-5- المشاريع الاستثمارية المتعثرة وفقا لمستواها التنفيذي

جدول (2-13) الوضع التشغيلي للمشاريع المتعثرة ومستواها التنفيذي

وضع المشروع التنفيذي	عدد المشاريع	نسبة من اجمالي المشاريع المتعثرة
ملغى	26	%45.5
يقترح بإلغائها	5	%8.5
يراجع	3	% 5
تباطؤ العمل (انحراف)	23	%41
إجمالي المشاريع المتعثرة	57	%100

المصدر: من اعداد الباحث استنادا لهيئة استثمار الانبار

شكل(2-12) الوضع التشغيلي للمشاريع المتعثرة

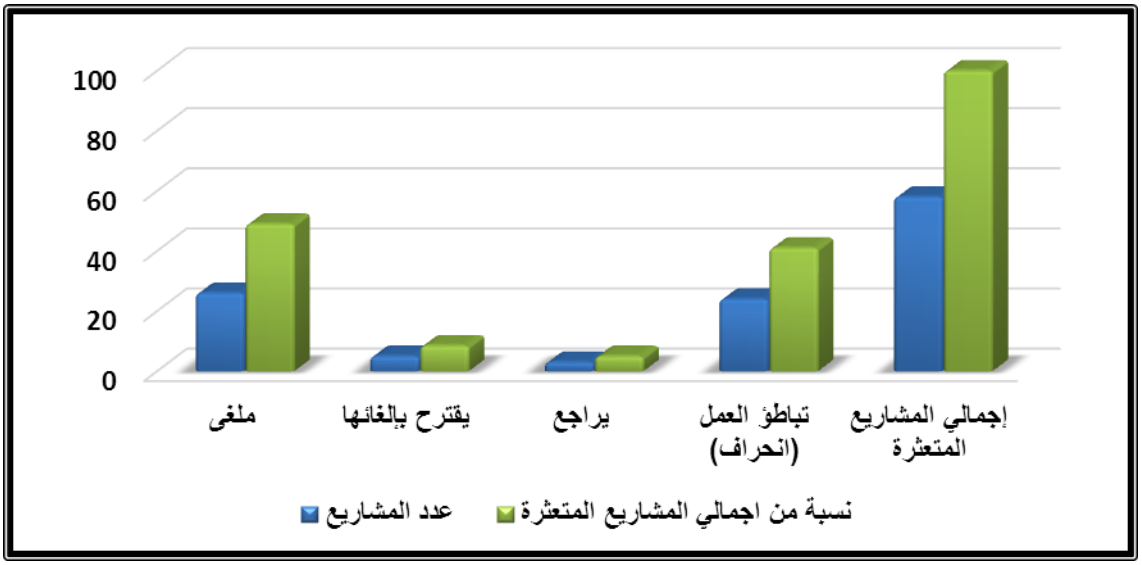

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(2-13)

الجدول (2-13) والشكل (2-12) يبينان ان نسبة المشاريع الملغاة جاءت بالمرتبة الاولى بالنسبة للمشاريع المتعثرة بسبب وضعها التشغيلي بعدد مشاريع (26) مشروعا وبنسبة مؤية 49% وهذا يعود بالسبب الرئيسي بعدم جدية كثير

من المستثمرين واكثرها تم سحب الاجازة قبل بدء تنفيذ المشروع وجاء بالمرتبة الثانية تباطؤ بانجاز العمل اي انحراف المشروع بين ماخطط له وبين الانجاز الفعلي بعدد مشاريع (24) مشروعا وبنسبة 41% وبعدها يقترح بالغاء الاجازة (5) مشاريع وبنسبة 8.5 % واخيرا يراجع بعدد(3) مشاريع وبنسبة 5%.

المبحث الثالث/ قياس أهمية دراسات الجدوى في الحد من تعثر المشروعات الاستثمارية

3-1 – بناء استبيان الجدوى الاقتصادية

من اجل معرفة دور دراسات الجدوى الاقتصادية في نجاح المشروعات الاستثمارية والحد من تعثر هذه المشاريع في محافظة الانبار، قرر الباحثان اجراء دراسة ميدانية على جميع افراد مجتمع البحث ، وهم اصحاب المشروعات الاستثمارية الناجحة والمشاريع الاستثمارية المتعثرة في محافظة الانبار، البالغة (93) مشروعا ، واعتماد نتائجها الأحصائية في تحقيق اهداف البحث الحالي ، ولغرض الوصول الى المستثمرين اصحاب هذه المشاريع الاستثمارية، استعان الباحث بالمعلومات المتوفرة في هيئة الاستثمار ، غير انه الباحث لم يتمكن من توفير الاتصال الا بعينة منهم بلغت نسبتها (60 %) منهم ، وبذلك بلغت عينة الدراسة الميدانية (55) مشروعا استثماريا ناجحا ومتعثرا ، يمثلون اصحاب المشاريع الذين أمكن الوصول اليهم ، ومن اجل الحصول على استبيان يحقق الجانب الميداني من البحث ، يتم توزيعه على عينة الدراسة الاستطلاعية ، قام الباحث بإعداد استبيان يتضمن الجوانب المختلفة لأهمية دراسات الجدوى الاقتصادية وأسباب تعثر المشروعات ، ولتحقيق ذلك قام الباحث بعدة اجراءات ميدانية ، ومن اجل جمع وصياغة محاور وفقرات الاستبيان قام الباحث بالخطوات الآتية :

أ) تم توجيه سؤالين مفتوحين الى عينة عشوائية تتألف من (15) مستثمرا يمثلون مشاريع ناجحة ومشاريع متعثرة والإجابة عليهما تكون مفتوحة وتتعلق بجوانب دراسات الجدوى الاقتصادية من حيث أهميتها والمشاكل التي تواجهها وأسباب عدم القيام بتلك الدراسات بشكل علمي ودقيق ومفصل والأسباب الرئيسة التي تواجه تعثر المشروعات الاستثمارية .

ب) الاطلاع على المصادر والدراسات السابقة ذات العلاقة ، والاستفادة منها في تحديد محاور وفقرات الاستبيان .

ت) نتيجة للاجراءات السابقة ، تم تحديد ستة محاور لاستبيان الجدوى الاقتصادية المعد في البحث الحالي، يمكن أن تمثل أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية واسباب تعثر المشاريع الاستثمارية ، وامكن ايضا جمع وصياغة مجموعه من الفقرات ولكل محور من محاور الاستبيان الستة ، وكما في الجدول (3-1) الاتي:

جدول (3-1) محاور استبيان الجدوى الاقتصادية وعدد فقرات كل محور

ت	المحاور	عدد الفقرات بصورتها النهائية
1	بيانات عامة حول المستثمر	3
2	بيانات عامة حول المشروع	6
3	أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر	8
4	أسباب عدم القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية	8
5	أسباب تعثر المشروعات الاستثمارية (أسباب خارجية من وجهة نظر المستثمر)	9
6	اسباب تعثر المشروعات الاستثمارية فيما يتعلق بإدارة نشاطات المشروع من وجهة نظر المستثمر أي أسباب داخلية	8

3-1-نتائج المحور الأول (بيانات عامة عن المستثمر)

في هذه الفقرة سيتم عرض وتحليل بيانات العينة من خلال الجنس والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة كما في جدول (2 – 3)

جدول (3-2) خصائص افراد العينة الشخصية (بيانات عامة حول المستثمر)

الجنس	ذكر	52	%100
	انثى	0	%0
المجموع		**52**	**%100**
المؤهل العلمي	ثانوية فما دون	6	%11.54
	دبلوم	8	%15.38
	بكالوريوس	31	%59.62
	دبلوم عالي	3	%5.77
	شهادة عليا	4	%7.69
المجموع		**52**	**%100**
عدد سنوات الخبرة	اقل من خمس سنوات	6	%11.54
	من خمس الى اقل من عشر سنوات	10	%19.23
	من عشر سنوات فاكثر	36	%69.23
المجموع		**52**	**%100**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة استثمار الانبار.

نلاحظ من الجدول (3-2)ان نسبة الذكور 100% من افراد العينة وهذا يدل على ان جميع اصحاب المشاريع من الذكور نظرا لتركيبة وخصوصية المجتمع العراقي بصورة عامة ومحافظة الانبار بشكل خاص . اما المؤهل العلمي لافراد العينة فقد كانت اعلى نسبة لخريجي الجامعات من حملة شهادة البكالوريوس بعدد تكرار (31) وبنسبة مئوية بلغت (59.62) اما بانسبة لعامل الخبرة بمجال الاستثمار فكان اكثر المستثمرين لديهم خبرات من عشر سنوات فاكثر بعدد (36) تكرار وبنسبة مئوية بلغت (69.23%)

3-2 – نتائج المحور الثاني (بيانات عامة حول المشروع)

في هذه الفقرة سيتم عرض وتحليل البيانات العامة المتعلقة بعينة المشاريع ومن جوانب متعددة، وكما يأتي:

بيانات تكلفة المشاريع التي تم توزيع الاستبيان عليها ، كانت النتائج كما موضحة في جدول (3-3)

جدول (3-3) خصائص عينة المشاريع من حيث التكلفة

كلفة المشروع	التكرار	النسبة المئوية
اقل من مليار دينار	9	%17.4
من مليار الى اقل عشرة مليارات دينار	18	%34.6
من عشر مليارات إلى اقل من خمسين مليارديناردينار	11	%21
من خمسين مليار دينار فاكثر	14	%27
المجموع	52	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة استثمار الانبار.

نلاحظ من خلال الجدول (3-3) ان النسبة الاكبر من عينة المشاريع كانت لذات الكلفة من مليار الى اقل من عشر مليارات، وهذه العينة تم تصنيفها على انها من المشاريع المتوسطة الكلفة بعدد التكرارات (18) وبنسبة مئوية بلغت (34.6%).

3-3: خصائص عينة البحث حسب القطاع الاقتصادي:

سيتم في هذه الفقرة عرض اهم القطاعات الاقتصادية التي تنتمي اليها عينة البحث والنسب المئوية التي يشكلها كل قطاع.

جدول (3-4) خصائص العينة من حيث نوع القطاع الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية

القطاع الاقتصادي	التكرار	النسبة المؤية
الصناعي	13	%25
زراعي وحيواني	7	%13.5
تجاري	10	%19

سكني	13	%25
اتصالات	1	%2
سياحي	8	%15.5
المجموع	52	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة استثمار الانبار .

نلاحظ من خلال الجدول (3-4) ان القطاعين الصناعي والسكني احتلا المرتبة الاولى من حيث التكرارات اذ بلغ تكرار كل منهما (13) تكرار وبنسبة مئوية بلغت (25%) وجاء غي المرتبة الاخيرة قطاع الاتصالات بتكرار (1) وبنسبة مئوية بلغت (2%) .

ولمعرفة اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمستثمر(عينة البحث) من حيث حجم المشروع جائت النتائج كما في الجدول (3-5).

جدول (3-5) خصائص العينة من حيث دراسات الجدوى الاقتصادية وأهميتها بالنسبة لحجم المشاريع من وجهة نظر المستثمر

المشروع	التكرار	النسبة المئوية
المشاريع الكبيرة فقط	3	5.77
المشاريع الكبيرة والمتوسطة	16	30.77
كافة المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة	33	63.46
المجموع	52	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان .

نلاحظ من خلال (3-5) الجدول ان افراد العينة من المستثمرين يرون ان اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية ضرورية لكافة المشاريع الاستثمارية نظرا لاهمية تلك الدراسات بعدد تكرار بلغ (31) تكرار وبنسبة مئوية (63.46) وجاء ثانيا من افراد العينة الذين يرون ان دراسات الجدوى الاقتصادية ضرورية للمشاريع الكبيرة والمتوسطة فقط حيث بلغت التكرارات (16) تكرار وبنسبة مئوية (30.77) واما بالنسبة لعينة الدراسة من الذين يرون ان دراسات الجدوى الاقتصادية ضرورية للمشاريع الكبيرة فقط فكانت اقل نسبة حيث بلغت عدد التكرارات (3) تكرار وبنسبة مئوية بلغت (5.77) .

3-3- نتائج المحور الثالث (اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر)

بعد ان تم تبويب بيانات استمارة الاستبيان المكونة من (52) استمارة وباستخدام الوسط المرجح لكل فقرة ووزنه النسبي و يعد الوسط الحسابي المرجح (The weighted mean) احد المقاييس المستخدمة بشكل واسع في حساب درجات استمارة الاستبيان اذيحسب الوسط المرجح لكل فقرة ووفقا للمعادلة الآتية:

$$\text{الوسط المرجح} = \frac{\text{ت1ك5} + \text{ت2ك4} + \text{ت3ك3} + \text{ت4ك2} + \text{ت5ك1}}{\text{مج ن}}$$

ن= مجموع أفراد العينة (مجموع التكرارات) .

ت = الدرجة.

ك= التكرار.

ويمكن استخراج الوزن المئوي لكل فقرة من فقرات الاستبيان وفق المعادلة الاتية:

$$\text{الوزن المئوي} = \frac{\text{الوسط المرجح}}{\text{اعلى درجة بديل}} * 100$$

حيث امكن ترتيب فقرت الاستبيان تنازليا اعتمادا على الوسط الحسابي المرجح والوزن النسبي لكل فقرة فكان ترتيبها كما في الجدول (3-6).

جدول (3-6) يمثل اجابات عينة البحث على محور اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر

تسلسل الفقرات حسب وزنها المئوي	تسلسل الفقرات على الاستبيان	الفقرات	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	2	تعد دراسات الجدوى الاقتصادية وسيلة عملية لإقناع مراكز وهيئات التمويل بتقديم وسائل التمويل المناسبة	4.67	%93.4
2	1	تساهم دراسة الجدوى في تحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة	4.4	%88

3	3	تساعد دراسة الجدوى أصحاب رؤوس الأموال على اتخاذ القرار السليم بشأن الاستثمار من عدمه	4.36	%87.2
4	7	تساعد على التعرف على المشاكل الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها والمؤثرة خلال عمر المشروع الافتراضي	4.3	%86
5	5	اداة علمية لتقييم المشروعات المقترحة موضوع الدراسة وفقا لمعايير مالية واقتصادية بعيدة عن التقييمات الشخصية والعشوائية	4.25	%85.6
6	8	تساهم دراسة الجدوى في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى الكلي	4.1	%82
7	6	يوضح دراسة الجدوى العوائد المتوقعة مقارنة بالتكاليف المتوقعة من الاستثمار طول عمر المشروع الافتراضي	4.05	%81
8	4	وسيلة عملية وعلمية تساعد متخذ القرار على تصويب وتعديل خطط الإنتاج والتشغيل بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة والطارئة	4.03	%80

يوضح الجدول (3-6) اراء عينة البحث حول اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية من وجهه نظر المستثمر نفسه إذ كانت النتائج التي تم التوصل اليها تبين ان اهم عامل حول اهمية دراسات الجدوى كان لاهمية دراسات الجدوى في اقناع مراكز وهيئات التمويل في تقديم التمويل اللازم لتلك المشاريع بنسبة وسط مرجح هو (4.67) ووزن مئوي بلغ(93.4%). وفي المرتبة الاخيرة جاءت حول اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية على انها وسيلة عملية وعلمية تساعد متخذ القرار على تصويب وتعديل خطط الانتاج والتشغيل بما يتلائم مع الظروف المتغيرة والطارئة فكانت بوزن مرجح بلغ (4.03) ووزن مئوي (80%).

المحور الثاني للأستمارة كان يركز على مجموعة اسباب تعيق المستثمر او المشروع عند القيام باعداد دراسة جدوى اقتصادية والجدول (3-7) يبين اهم الاسباب لذلك واهمية كل سبب من الاسباب ونسبتها المئوية.

3-4- نتائج المحور الرابع (اسباب عدم القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية)

من خلال استخدام الوسط الحسابي المرجح واستخراج الوزن المئوي لكل فقرة كان تسلسل فقرات هذا المحورر كما في الجدول (3-7).

جدول (3-7) يبين أسباب عدم القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية

تسلسل الفقرات حسب وزنها المئوي	تسلسل الفقرات على الاستبيان	الفقرات	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	5	إن كثير من المكاتب الاستشارة لدراسات الجدوى لا تتوفر لديها الخبرات والتجارب في هذا المجال	4.8	%96
2	6	الجهل بأهمية دراسات الجدوى	4.6	%92
3	3	إن نسبة كبيرة من هذه الدراسات تركز على الناحية النظرية وتهمل النواحي التطبيقية	3.5	%70
4	1	ارتفاع تكاليف القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية	3.4	%68
5	7	عدم جدوى وتأثير تلك الدراسات بالنسبة للمشروع	3.2	%64
6	8	عدم حاجة المشروع إلى دراسات الجدوى لوجود مشاريع استثمارية مماثلة ناجحة	3.2	%64
7	2	كثير من المستثمرين يشعرون إن مشروعاتهم لا تحتاج إلى كل هذه الدراسات والأبحاث	2.9	%59
8	4	بعض هذه الدراسات غالبا ما تفقد المصداقية وتكون مكررة من دراسات سابقة	2.1	%43.2

الجدول (3-7) يبين اسباب عدم القيام بدراسات جدوى اقتصادية علمية وعملية بشكل دقيق يعود لكثير من الاسباب ومن اهمها هي ان بعض المكاتب الاستشارية لدراسات الجدوى الاقتصادية لا تتوفر لديها الخبرات والتجارب في هذا المجال اذ بلغ الوسط المرجح لهذا العامل (4.8) والوزن المئوي (96%) اذ يلاحظ ان المكاتب المتخصصة بدراسات الجدوى الاقتصادية تتطلب ان تتوفر فيها كافة الاختصاصات من مهندسين واقتصاديين ومحاسبين ..الخ . يقومون بدراسات تسويقية وفنية ومالية وبيئية واجتماعية فيجب ان تكون تلك المكاتب الاستشارية على قدر من المهنية العلمية فكثير من المكاتب لا تتوفر فيها تلك الاختصاصات المطلوبة وهذا ما جعل عينة البحث من المستثمرين يرون ان نتائج تلك الدراسات غير دقيقة .

3-5- نتائج المحور الخامس (أسباب تعثر المشروعات الاستثمارية (أسباب خارجية من وجهة نظر المستثمر)

يقصد بالاسباب الخارجية هي اسباب خارج ارادة الشركة نفسها اي العوامل الخارجة عن ارادة اصحاب القرار في الشركة والتي يمكن ان تكون السبب وراء تعثر المشروع ، وقد جاء تسلسل هذه الاسباب كما في الجدول (3-8).

جدول (3-8) أسباب تعثر المشروعات الاستثمارية (أسباب خارجية)من وجهة نظر المستثمر

تسلسل الفقرات حسب وزنها المئوي	تسلسل الفقرات على الاستبيان	الفقرات	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	1	الإجراءات الروتينية البطيئة والمعقدة من الجهات الحكومية المعنية	48.8	%97.6
2	3	وجود عقبات ومشاكل في أجراءآت تخصيص الأرض وتسليم الموقع	47.2	%94.4
3	5	غياب السياسة الاستثمارية الواضحة ذات الرؤيا المستقبلية	44.8	%89.6
4	2	عدم توفر متطلبات البنى التحتية في مواقع المشاريع الاستثمارية	44	%88
5	4	تلكؤ في التمويل والتسهيلات المصرفية للمشروع والتي تشجع على النشاط الاستثماري	4.3	%86
6	6	غياب وسائل التمويل المناسبة والميسرة التي تشجع على النشاط الاستثماري	4.25	%85.6
7	7	المنافسة الشديدة من قبل المنتجات المحلية والاجنبية	4.03	%80
8	9	عدم استقرار أسعار الصرف بين العملة المحلية والعملات الأجنبية	39.2	%78.4
9	8	ارتفاع أجور العاملين والمواد الأولية	53.2	%70.4

يشير الجدول (3-8) الى الاسباب التي تؤدي الى تعثر المستثمرين في انجاز المشاريع الاستثمارية بشكل اسرع ومن هذه الاسباب هي الاجراءات الروتينية البطيئة والمعقدة من الجهات الحكومية المعنية اذ جاءت بوسط مرجح (4.88) ووزن مئوي (97.6%) اذ ان وجود اكثر من جهة مشرفة على الاستثمار منها الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات وكذلك الوزارات والدوائر ذات العلاقة ومجالس المحافظات اذا ان التداخل في الصلاحيات بين تلك المؤسسات تؤدي الى تاخير الاجراءات اللازمة في منح الاجازات الاستثمارية مما يعني تاخير انجاز المشروع بسبب الحصول على الموافقات اللازمة بذلك، لذلك يجب تفعيل قسم النافذة الواحدة للقضاء على الاجراءات الروتينية البطيئة والمعقدة.

3-6- نتائج المحورالسادس (اسباب تعثر المشروعات الاستثمارية فيما يتعلق بإدارة نشاطات المشروع من وجهة نظر المستثمر أي أسباب داخلية)

يمكن ان يكون ضعف الادارة وقلة الخبرة والمشاكل المالية والفنية داخل الشركة وراء تعثر المشروعات، الجدول (3-9) يوضح تسلسل هذه الاسباب.

جدول رقم (3-9) اسباب تعثر المشروعات الاستثمارية فيما يتعلق فيما يتعلق بادارة نشاطات المشروع من وجهة نظر المستثمر أي اسباب داخلية

تسلسل الفقرات حسب وزنها المئوي	تسلسل الفقرات على الاستبيان	الفقرات	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	4	عدم قدرة هذه المشروعات في الحصول على التمويل اللازم للاستثمار	44.8	%89.6
2	2	عدم انتظام تدفق السيولة النقدية للمشروع	44	%88
3	3	عدم التنبؤ الدقيق بكافة النفقات المالية التي يتحملها المشروع خلال فترة الإنشاء	40.8	%81.6
4	8	عدم خبرة واختصاص الشركة وتلاؤمها للمشروع	40.8	%81.6
5	6	تدني كفاءة الأداء الإداري والفني لإدارة المشروع	40.8	%81.6
6	1	عدم استيفاء المتطلبات العلمية والفنية لدراسات الجدوى الاقتصادية بشكل دقيق	37.6	%75.2
7	7	نشوء الخلافات بين الشركاء في عدد من هذه المشروعات وذلك لعدم وجود نظام داخلي وأساسي للمشروع	36.8	%73.6
8	5	التقييم الخاطئ لبيانات أنشطة المشروع	36.8	%73.6

يشير الجدول (3-9) الى الاسباب التي تقف وراء تعثر المشروع من وجهة نظر المستثمر نفسه فيما يتعلق بادارة نشاطات الشركة نفسها (الاسباب الداخلية)

فكانت المرتبة الاولى لعدم قدرة هذه المشروعات في الحصول على التمويل اللازم للاستثمار فكان وسطها المرجح (4.48) ووزنها المئوي(89.6%) اذ يعد التمويل عامل اساسي في استمرارية عمل المشاريع الاستثمارية فغالبا مايقوم صاحب المشروع بالاستثمار في مشاريع تكون اكبر من قدرته المالية او بتمويل عدة مشاريع في آن واحد وتكون تلك المشاريع عبئا عليه اذ ان تلك المشاريع تكون اكبر من قدرته المالية وبالتالي سيعجز عن تقديم التمويل اللازم لاستكمال تلك المشاريع وعدم انجازها في المدة المحددة مما يؤدي الى تعثرها .

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال الاستعراض النظري للبحث واستعراض تطور المشاريع الاستثمارية في محافظة الانبار ونتائج التحليل الاحصائي لأستمارة الاستبيان توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وكالاتي:

اولاً- الاستنتاجات:

1. عدد المشاريع المتعثرة هي (57) من مجموع (93) مشروع وبنسبة (61.3%) وتعد هذه نسبة كبيرة مما يدلل على اهمية ودور دراسات الجدوى الاقتصادية للحد من تعثر المشروعات اذ ان اغلب هذه المشاريع لم تجر دراسات للجدوى عميقة.

2. اظهرت نتائج الاستبيان اهمية ودور دراسات الجدوى الاقتصادية في اقناع هيئات التمويل بتقديم وسائل التمويل المناسبة كذلك تساعد على تحديد الافضلية النسبية من الفرص الاستثمارية المتاحة والتعرف على المشاكل .

3. عدم توفر الخبرة والتجربة وكذلك التكاليف العالية وفقدان المصداقية للمكاتب الاستشارية التي تعد دراسات الجدوى الاقتصادية وجهل المستثمر كانت من اسباب عدم قيام المستثمر بدراسات الجدوى .

4. ان الاجراءات الروتينية البطيئة والمعقدة من الجهات الحكومية المعنية ، وكذلك وجود عقبات ومشاكل في اجراء تخصيص الارض وتسليم الموقع، تعد من اهم اسباب تعثر المشاريع الخارجة عن ارادة المستثمر والشركة .

5. ان عدم قدرة هذه المشروعات في الحصول على التمويل اللازم للاستثمار وعدم انتظام السيولة النقدية للمشروع يشكل عائق كبير لتنفيذ المشروع وديمومة عمله .

6. ان كافة المشاريع الاستثمارية لديها دراسات جدوى اقتصادية حيث تعتبر تلك الدراسات شرط أساسي لقبول المشروع او رفضه من قبل هيئة الاستثمار وكذلك الجهات الممولة للمشروع سواء الحكومية منها او المصارف التجارية، لذلك فان المستثمر كان يقوم بمثل هذه الدراسات من اجل اخذ الموافقات المبدئية ليس الا.

7. كثير من المستثمرين ليس لديهم الجدية الكافية لانشاء المشاريع الاستثمارية على الرغم من حصولهم على الرخص الاستثمارية بذلك ، لان اغلب المشاريع المتعثرة يكون تعثرها قبل بدأ تنفيذ المشروع إذ نلاحظ ان عدد الاجازات المسحوبة قبل تنفيذ العمل (26) اجازة من مجموع (57) اجازة متعثرة.

8. وجود اكثر من جهة مشرفة على الاستثمار، منها الهيئة الوطنية، والهيئات المحلية، والوزرات والدوائر ذات العلاقة، ومجالس المحافظات، والتي يصاحبها في كثير من الاحيان التداخل في الصلاحيات والتعقيد في انجاز المشاريع الاستثمارية عن طريق منح اجازة استثمار.

ثانياً- التوصيات:

1. على هيئة الاستثمار نشر وزيادة الوعي لدى المستثمرين بأهمية وفائدة دراسات الجدوى على مستوى المشاريع وعلى مجمل الإقصاد الوطني واعداد النشرات والدوريات لنشر هذه الثقافة بين المستثمرين.

2. إقتصار القيام بدراسة الجدوى على المختصين المعتمدين بشكل رسمي من قبل الهيئة وتكون دراسات علميةوتفصيلية ولا تقبل بدراسات شكلية تفتقد الى معايير الدراسات المعتمدة.
3. معالجة المشاريع المتعثرة من قبل لجنة تشكل من قبل هيئة الاستثمار والحكومة المركزية والمحلية لحل المشاكل المتعلقة والمسببة للمشاريع المتعثرة.
4. تحديد الصلاحيات بين هيئة الاستثمار وكافة الهيئات ودوائر الدولة الاخرى لضمان عدم التداخل في الصلاحيات والتسريع في منح اجازات الاستثمار.
5. الاهتمام بقسم النافذة الواحدة وتطويره وتوسيعه لتسهيل منح الرخص الاستثمارية والحد من الاجراءات الروتينية بين هيئة الاستثمار والدوائر الاخرى.

المصادر

1. Mochal, Tom, (2007), **Rescuing troubled projects,** Ten step Inc

2-ايوب يونس علي،(2002)، **انموذج لنظام مقترح لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الإنمائية في الدول النامية**، الجامعة المستنصرية رسالة ماجستير

3-خرابشة ، عبد والسعايدة ، منصور، (2000)، تعثر بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية، الأسباب وأساليب إعادة التأهيل، مجلة المنارة ، العدد (1) ، المجلد (5).

4-دياب ، محمد ، (2007)، **دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع**، دار المنهل اللبنانية للطباعة والنشر

5-زردق احمد عبد الرحيم ، وبسيوني ، محمد سعيد (2011)، **مباديء دراسات الجدوى الاقتصادية**، متاح على شبكة الانترنيت www.dffoctory.com

6-عبد الله، عقيل جاسم،(1999)، **تقييم المشروعات (اطار نظري وتطبيقي)**، ط2، عمان- الاردن.

7-الغصين ، هلا بسام عبد الله، (2004)، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المشاريع (دراسة تطبيقية في قطاع المقاولات في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية ، غزة.

8-الناصح ، احمد كامل حسين، (2008)، **واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراقواثرها في التشغيل**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد التاسع والستون.

9-نور الدين ، تمجغدين، (2010)، **دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العلمية** ، مجلة الباحث _العدد السابع

10-الهيئة الوطنية للأستثمار، هيئة استثمار الا نبار

ملحق (1)

استمارة الاستبيان

الأخ المستثمر المحترم.....

السلام عليكم..

يطيب لي أن أضع بين يديك استمارة استبيان خاصة لجمع المعلومات حول متطلبات رسالة الماجستير الموسومة{**أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية ودورها في الحد من تعثر المشروعات الاستثمارية (عينة من مشاريع محافظة الانبار)**}والتي هدفها تسليط الضوء على أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمشاريع الجديدة للحد من تعثر المشاريع الاستثمارية انطلاقا من افتراض عدم القيام بدراسات جدوى اقتصادية علمية معمقة قد يزيد من احتمالية تعثر هذه المشاريع....

أرجو الإجابة بموضوعية عن الأسئلة التي تحتوها هذه الاستمارة بغية الوصول إلى معلومات دقيقة تشخص الواقع والذي يعكس الحلول المقترحة التي تعتمد بشكل كبير على إجاباتكم كما أرجو عدم ترك أي سؤال دون الإجابة عليه الآن ونؤكد لكم سيتم التعامل مع لاستمارات بسرية تامة وسوف تستخدم لإغراض الدراسة والبحث العلمي فقط...

شاكرين تعاونكم معنا ...

نموذج استبيان

أولا : بيانات عامة حول المستثمر والمشروع : ضع علامة (√) على المربع الذي تختاره.

1. **الجنس:**

☐ ذكر	☐ انثى

2. **المؤهل العلمي:**

☐ ثانوية فما دون	☐ دبلوم	☐ بكالوريوس	☐ دبلوم عالي	☐ شهادة عليا

3. **عدد سنوات الخبرة في مجال العمل الحالي:**

☐ اقل من خمس سنوات	☐ من خمس سنوات إلى عشر سنوات	☐ أكثر من عشر سنوات

4. **نوع العمل أو المشروع الرئيسي:**

☐ صناعي	☐ زراعي وحيواني	☐ تجاري	☐ سكني
☐ اتصالات	☐ سياحي	☐ أخرى تذكر	

5. **حجم المشروع حسب الكلفة:**

☐ اقل من خمسمائة مليون دينار
☐ من خمسمائة مليون إلى اقل مليار دينار
☐ من مليار إلى اقل من ثلاثة مليارات دينار
☐ من ثلاث مليارات دينار فأكثر

6. **تصنيف الشركات حسب الدرجة :**

☐ درجة ممتازة	☐ درجة اولى	☐ درجة ثانية
☐ درجة ثالثة	☐ درجة رابعة فما اكثر	

7. **مصادر حصولك على التمويل (رأس المال) :**

☐ شركة مساهمة	☐ تمويل مصرفي	☐ تسهيلات موردين
☐ تمويل منشركاء	☐ اخرى تذكر	

ثانيا :بيانات عامة عن المشروع:

1. هل ترى أن دراسات الجدوى الاقتصادية ضرورية:

- ☐ للمشاريع الكبيرة فقط
- ☐ للمشاريع الكبيرة والمتوسطة
- ☐ للمشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة

2. حجم المشروع حسب العاملين :

- ☐ مشروع صغير (من 1الى9عمال)
- ☐ مشروع متوسط (من 9 إلى 29عامل)
- ☐ مشروع كبير (من 30 عامل فأكثر)

ثالثا: أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر:

ت	الفقرات	اتفق تماما	أتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق اطلاقا
1	تساهم دراسة الجدوى في تحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة					
2	تعد دراسات الجدوى الاقتصادية وسيلة عملية لإقناع مراكز وهيئات التمويل بتقديم وسائل التمويل المناسبة					
3	تساعد دراسة الجدوى أصحاب رؤوس الأموال على اتخاذ القرار السليم بشأن الاستثمار من عدمه					
4	وسيلة عملية وعلمية تساعد متخذ القرار على تصويب وتعديل خطط الإنتاج والتشغيل بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة والطارئة					

5	اداة علمية لتقييم المشروعات المقترحة موضوع الدراسة وفقا لمعايير مالية واقتصادية بعيدة عن التقييمات الشخصية والعشوائية					
6	توضح دراسة الجدوى العوائد المتوقعة مقارنة بالتكاليف المتوقعة من الاستثمار طول عمر المشروع الافتراضي					
7	تساعد على التعرف على المشاكل الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها والمؤثرة خلال عمر المشروع الافتراضي					
8	تساهم دراسة الجدوى في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى الكلي					

رابعاً: أسباب تعثر المشروعات الاستثمارية (أسباب خارجية) من وجهة نظر المستثمر:

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق اطلاقا
1	الإجراءات الروتينية البطيئة والمعقدة من الجهات الحكومية					
2	عدم توفر متطلبات البنى التحتية في مواقع المشاريع الاستثمارية					
3	وجود عقبات في أجراءآت تخصيص الأرض وتسليم الموقع					
4	تلكؤ في التمويل والتسهيلات المصرفية للمشروع والتي تشجع على النشاط الاستثماري					
5	غياب السياسة الاستثمارية الواضحة ذات الرؤيا المستقبلية					

6	غياب وسائل التمويل المناسبة والميسرة التي تشجع على النشاط الاستثماري					
7	المنافسة الشديدة من قبل المنتجات المحلية والاجنبية					
8	ارتفاع اجور العاملين والمواد الاولية					
9	عدم استقرار أسعار الصرف بين العملة المحلية والعملات الأجنبية					

خامساً: الأسباب وراء تعثر المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر فيما يتعلق بإدارة نشاطات الشركة:

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لااتفق إطلاقا
1	عدم استيفاء المتطلبات العلمية والفنية لدراسات الجدوى الاقتصادية بشكل دقيق					
2	عدم انتظام تدفق السيولة النقدية للمشروع					
3	عدم التنبؤ الدقيق بكافة النفقات المالية التي يتحملها المشروع خلال فترة الإنشاء					
4	عدم قدرة هذه المشروعات في الحصول على التمويل اللازم للاستثمار					
5	التقييم الخاطئ لبيانات أنشطة المشروع					
6	تدني كفاءة الأداء الإداري والفني لإدارة المشروع					
7	نشوء الخلافات بين الشركاء في عدد من هذه المشروعات وذلك لعدم وجود نظام داخلي وأساسي للمشروع					
8	عدم خبرة واختصاص الشركة وتلاؤمها للمشروع					

سادساً : اسباب عدم القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية :

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لااتفق	لا اتفق إطلاقا
1	ارتفاع تكاليف القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية					
2	كثير من المستثمرين يشعرون إن مشروعاتهم لا تحتاج إلى كل هذه الدراسات والأبحاث					
3	إن نسبة كبيرة من هذه الدراسات تركز على الناحية النظرية وتهمل النواحي التطبيقية					
4	بعض هذه الدراسات غالبا ما تفقد المصداقية وتكون مكررة من دراسات سابقة					
5	إن بعض مكاتب الاستشارة لدراسات الجدوى لا تتوفر لديها الخبرات والتجارب في هذا المجال					
6	الجهل بأهمية دراسات الجدوى					
7	عدم جدوى وتأثير تلك الدراسات بالنسبة للمشروع					
8	عدم حاجة المشروع إلى دراسات الجدوى لوجود مشاريع استثمارية مماثلة ناجحة					